آثار السياسة الاستيطانية الفرنسية على المجتمع الجزائري

أ/بوشنافي محمد

أستاذ مساعد مكلف بالدروس

جامعة الجيلالي اليابس (سيدي بلعباس)

كلية الآداب و العلوم الانسانية

قسم التاريخ

اعتمد الاستعمار الفرنسي في الجزائر على سياسة استيطانية رهيبة ، وجهت أهدافه و مشاريعه لفترة طويلة من الزمن ، فعملت الإدارة الاستعمارية على توفير كل الإمكانيات و الظروف الملائمة لاستقرار المعمرين ، باعتبار أن احتلال الأرض دون تركيز سكاني فيها لن يجدي نفعا كما أكد على ذلك المارشال "بيجو Bugeaud" [i]. إلا أن الاحتلال لم يعبر على هذه النيات منذ بداية أمره ، فبالرجوع إلى المنشور الذي وزعه قائد الحملة "دي بورمون De Bourmond " ، أكد على أن غاية الحملة كانت تأديب الداي حسين (1818-1830) و حكومته ، إلى جانب تخليص السكان من ظلم و اضطهاد الأتراك ، مع احترام معتقداتهم و ممتلكاتهم [ii]، و هو ما أكده اتفاق الاستسلام الموقع بين قائد الجملة و الداي ، حيث جاء في أحد بنوده " تبقى ممارسة الديانة المحمدية حرة ، كما أنه لن يقع أي اعتداء على حرية السكان من جميع الطبقات و لا على دينهم و أملاكهم و تجارتهم و صناعتهم ، و نساؤهم سيحترمن " فهل احترمت فرنسا عهودها ؟

ما تجب الإشارة إليه ، انه بمجرد استسلام الداي باشرت الإدارة العسكرية الفرنسية في تطبيق سياسة الغرض منها تقويض المجتمع الجزائري و مقوماته ، و الاستيلاء على ممتلكاته ، و بالتالي تحضير كل الظروف لغرس عناصر دخيلة في الجزائر باستقدام أعداد هائلة من المستوطنين و إسكانهم في البلاد ، مع منحهم الأراضي و الممتلكات لتشجيعهم على الاستقرار ، و بهذا تكون فرنسا قد حققت أهدافها من احتلال الجزائر ، إنه البقاء للأبد .

و هكذا فقد شكل الدافع الاقتصادي أهم الأسباب الدافعة لاحتلال الجزائر ، إن فرنسا سعت إلى جعل الاقتصاد الجزائري تابعا لاقتصادها ، فركزت على الجانب الزراعي و خاصة الزراعات الصناعية حتى يكون ذلك مكملا للاقتصاد الفرنسي القائم على الصناعة ، إلى جانب إيجاد أسواق لتصدير الإنتاج الصناعي الفرنسي ، و لن تنجح هذه السياسة ، في المنظور الفرنسي ، إلا بتشجيع الاستيطان ، باعتبار أن تواجد عنصر أوربي في الجزائر كفيل بتحقيق عدة أهداف لفرنسا ، فمن جهة سيوفر دعما للقوات العسكرية في مواجهة أي حركة مقاومة يقوم بها الجزائريون ، كما ستوفر يدا عاملة تعتمد عليها الإدارة الاستعمارية في تسير مختلف الأنشطة الاقتصادية الفرنسية المتمحورة حول تشجيع الزراعة الصناعية التي تتطلبها الصناعة الفرنسية [iii] .

أما عن أصول هؤلاء المعمرين و انتماءاتهم الاجتماعية ، فلابد من التأكيد على أن معظمهم كانوا من أحط الفئات في أوربا ، فتميزوا بسوء الأخلاق والجري وراء الثروة ، و كانوا من جنسيات عديدة ، ففيهم الفرنسيين و الإسبان و الايطاليين و المالطيين و الألمان و غيرهم [iv]، و قد أطلق عليهم الجزائريون اسم «الأقدام السوداء les pieds noirs »[v] ، و يضاف إلى هؤلاء الوافدين الجدد ، أعداد من اليهود الذين سكنوا الجزائر منذ مدة طويلة من الزمن ، و كان لهم دور في تسهيل الطريق للاحتلال الفرنسي ، كما حصلوا على الجنسية الفرنسية بموجب قانون« كريميو crimieux » لعام 1870 .

يصف « شارل أندري جوليان CH.A.Julien » الجحافل الأولى للمعمرين الوافدين إلى الجزائر فيقول « بعد دخل الجيش الفرنسي ، أكبت السفن الآتية من مرسيليا و إسبانيا و ايطاليا جماهيرا غفيرة من الأوربيين لا ذمة لهم و لاضمير مجبولين على الشجاعة و المغامرة ، مولعين بحب الدراهم و الدنانير ، فانتشروا كالبلاء المسيطر متكالبين على بيع العقارات و شرائها ، شاطرهم في تهافتهم على الأرباح حتى بعض الأشخاص المحترمين ، متكالبين تكالب الجياع على القصاع ، يبيعون و يشترون ، خطفا و بهتا ، سرقا و سلبا لا دين لهم إلا الأرباح الباهضة ، لا يهمهم كيف أتت و من أين أتت »[vi] .

و تؤيد كتابات أخرى هذا الرأي و من ذلك ما ذكرته مؤرخة أمريكية في هذا المجال فتقول « استوطن الجنود الفرنسون بتشجيع من الحكومة الفرنسية و اشترى المستثمرون الأثرياء ضياعا ، و هاجر الفلاحون الاسبان إلى القسم الغربي من الجزائر ، بينما وجد الفلاحون و

الصيادون الايطاليون و المالطيون و الكورسيكيون طريقهم إلى القسم الشرقي ، و قد شملت أفواج المهاجرين الأوروبيين إلى الجزائر أنواعا مختلفة من العاطلين و المجرمين و المغامرين و المنفيين و حتى اللاجئين كمهاجري الألزس و اللورين .

أما فيما يخص أبرز الشخصيات الفرنسية العسكرية التي شجعت الاستيطان الأوربي في الجزائر يأتي « كلوزيل Clausel » ، الذي أسس شركة فلاحية أطلق عليها اسم « المزرعة التجريبية الافريقية » ، و شجع الجنود للحصول على أسهم فيها [vii]، كما سيطر على مساحات زراعية في ضواحي مدينة الجزائر و استولى على أملاك الأوقاف و ذلك بموجب قرار قد صدر في 21 سبتمبر 1830 ، نص صراحة على مصادرة أملاك الأوقاف و البايلك ثم توزيعها على المعمرين الأوربيين [viii]، كما عمل جاهدا على تشجيع المهاجرين من أوربا نحو العالم الجديد للتوجه للجزائر .

كللت سياسة كلوزيل (أو الاستيطان الحر) بفشل ذريع في استقطاب أعداد كبيرة من المستوطنين ، مما جعل الإدارة الاستعمارية تلجأ إلى نوع جديد من الاستيطان ، اصطلح على تسميته بالاستيطان الرسمي الذي تشرف عليه الدولة بنفسها . لد ارتبطت هذه المرحلة بشخصية « بيجو Bugeaud »الذي عين حاكما على الجزائر بتاريخ 20 ديسمبر 1840 ، فأكد بأن الغزو بدون استقرار سكاني في « البلاد المفتوحة » سوف لن يكتسب صفة الدوام [1].

طبق بيجو من أجل ذلك سياسة سماها « المحراث و البندقية » و مضمونها تشجيع الجنود على استقرر و ممارسة الفلاحة مع الاستعداد الدائم لمواجهة أي خطر يهددهم ، و للحصول على تأييد لسياسته ألقى خطابا أمام البرلمان الفرنسي مما جاء فيه « حيثما وجدت مياه صالحة و أراضي خصبة ، يحق للأوربيين الإقامة فيها دون البحث عن مالكها ، و بما أن الجزائريين سوف يدافعون عن أراضيهم بكل قوة ، و لن يتخلوا عنها بسهولة للمستوطنين الأوربيين يجب أن ندفعهم بقوة إلى الصحراء و هناك إما أن لا يستطيعوا العيش و عندئذ سوف يرجعون خاضعين ليكونوا خدما يعملون بثمن بخس عند الأوربيين ، و إما أن يبقوا هناك ، و عندئذ نستطيع أن

نمكن للمعمرين من الأرض بكل حرية »[1] و في عام 1841 أصدر قرارا تضمن مصادرة أراضي كل قبيلة تعلن مقاومة الاحتلال ثم توزيعها على المعمرين [2] .

إن سياسة " المحراث و البندقية " ، أو تشجيع الجنود على الاستيطان أثبتت فشلها فمن بين ثمانمائة جندي و ضابط تحصلوا على مساحات زراعية لم يبق منهم إلى ستون جنديا ، أما ما تبقى منهم فقد فضلوا الرجوع إلى فرنسا بعدما أنهوا خدمتهم العسكرية ، إلا أن بيجو مقابل ذلك استطاع جلب أعداد هامة من المهاجرين الألمان و الإيطاليين و الاسبان بفضل التسهيلات الكبيرة التي منحها لهم [3] .

و هكذا فإن بيجو انتهج سياسة الاستيطان المدني ، فأصدر قرارا يوم 12أفريل 1841 نص على أن كل فرنسي يملك ما بين ألف و مائتين و خمسة عشرة ألف فرنكا بإمكانه الحصول على قطعة أرض زراعية تتراوح مساحتها ما بين أربعة و إثني عشرة هكتارا و مسكن يقيم فيه ، و كان لهذا القرار أثره على تزايد الهجرة الأوربية إلى الجزائر ، فوصل إليها في عام 1843 عدد من المعمرين بلغ 14137 معمرا منهم 12675 فرنسي ، و ما تبقى كانوا من الألمان و الإيرلنديين و السويسريين[4] .

تواصلت حركة الاستيطان الأوربي في عهد خلفاء بيجو غير أنها عرفت نشاطا حثيثا في عهد الجمهورية الثالثة و تطبيق الحكم المدني في الجزائر ، فشجعت فرنسا الاستيطان الرسمي في كل الجزائر خاصة بعد تراجع المناطق العسكرية التي انحصرت في الصحراء فقط ، فكانت هزيمة فرنسا أمام بروسيا عام 1870 و خسارتها لمنطقتي الألزس و اللورين دافعا لترحيل سكان المنطقتين إلى الجزائر مع تخصيص مساحة تقدر بمائة ألف هكتار من الأراضي الزراعية توزع عليهم كتعويض لما خسروه في أوربا ، غير أن هذه السياسة لم تحقق مبتغاها فمن بين1183 عائلة قدمت إلى الجزائر لم تستقر إلا 387 عائلة فقط [5]

دفع هذا الوضع الادارة المدنية الفرنسية إلى تشجيع الهجرة من فرنسا نفسها ، فما بين أعوام 1871 و 1882 وصلت إلى الجزائر أربعة آلاف عائلة قدمت من أنحاء مختلف من فرنسا و

وزعت عليهم الإدارة مساحة زراعية قدرت بـــ34728 هكتارا دون مقابل ، و قامت ببناء عدد هام من القرى الاستيطانية لإسكان هؤلاء المعمرين ، إلا أن معظم هؤلاء فضلوا تأجير أراضيهم للجزائريين أو بيعها ، فأدى ذلك إلى انخفاض العائلات إلى ثلاثمائة عائلة من بين 4000 مستقدمة [1]. و ما يجب تبيانه ، أن حركة الاستيطان الأوربي ازدادت حدة ما بين أعوام 1900و 1920 مما دفع الإدارة الاستعمارية إلى تخصيص 318770 هكتارا لهؤلاء الوافدين و بناء 228 قرية استيطانية لإسكانهم ، و قد بلغ عدد المستوطنين في هذه المرحلة 364257 مستوطنا [2]و الجدول رقم 01 يبين لنا أعداد المهاجرين الوافدين إلى الجزائر ما بين عامي 1840 و 1870 .[3]

السنة	المهاجرون الأوربيون	منهم الفرنسيين
1840	28000	؟
1849	122000	60000
1851	131283	66006
1856	159282	92738
1861	192746	118804
1866	218000	122119
1870	220000	12500

كيف كان وقع هذه السياسة الاستيطانية على المجتمع الجزائري ؟ كان هدف فرنسا تحقيق استيطان طويل الأمد و أبدي ، مما جعل الإدارة الاستعمارية تلجا إلى دراسة عادات و تقاليد و نفسية المجتمع الجزائري لأن ذلك سيمكنها في آخر المطاف من تفكيك بنية هذا المجتمع [4] ، كما عملت على قمع كل أشكال المقاومة التي تبناها الجزائريون دفاعا عن أراضيهم من خلال حرب إبادة شاملة و سياسة الأرض المحروقة خاصة في عهد " بيجو " و لامورسيار la morciére " ، فكان من نتائج ذلك إبادة قبائل بأكملها أو تهجيرها ثم الاستيلاء على أراضيها و منحها للمعمرين .

سلب الأراضي

باعتبار الفلاحة النشاط الأساسي للمجتمع الجزائري منذ العهد العثماني ، فإن السياسة الاقتصادية الاستعمارية ركزت على المصادرة الأراضي و توجيه الإنتاج الفلاحي ، فمنذ أن وطئت أقدام المستعمر أرض الجزائر عمل جاهدا على تحطيم الفلاح الجزائري بانتزاع ملكيته الزراعية سواء من خلال إرهاقه بالضرائب و بالتالي إجباره على التنازل عليها ، أو من خلال سلسلة من التشريعات العقارية للاستيلاء على أكبر مساحة من الأراضي و تشجيع المهاجرين للاستقرار بتوزيعها عليهم ، هذا إلى جانب دمج الجزائريين في النظام الاستعماري و من بين هذه التشريعات ما يلي : [1]

- قرار 08 سبتمبر 1830 المتعلق بالاستيلاء على أملاك الأوقاف والبايلك.

مرسوم جويلية 1834 الذي حدد الوضعية القانونية للجزائر بالنسبة لفرنسا و خاصة في مجال العقار.

- مرسوم أكتوبر 1844 الذي أكد على تطبيق القانون الفرنسي فيما يخص انتقال ملكية الأراضي ما بين الأوربيين و الجزائريين .

- مرسوم 21 جويلية 1846 الذي فرض على الجزائريين إثبات سندات الملكية للأراضي ، و التي لا يستطيع أصحابها إثبات ملكيتها تصبح تابعة للدولة .

- مرسوم 16 جوان 1851 ألغى تطبيق قانوني 1844 و 1846 خاصة فيما يتعلق بحق القبائل في امتلاك الأراضي (أراضي العرش) ، أي أن القبائل ليس لها حق ملكية الأراضي التي تشغلها ، بل لها حق الانتفاع بها فقط أما ملكيتها فتعود للدولة .

- قانون سيناتوس كونسولت "Senaturs Consult" أو قانون المشيخي في 22 أفريل 1863 و جاء بعد زيارة الإمبراطور " نابليون الثالث Napollean III " [2] و و كان يهدف إلى رفع قليل من الظلم الذي مارسه المعمرون على الجزائريين خاصة و أن هذا الإمبراطور سعى إلى تطبيق سياسة تهدف إلى منع التصادم بين الجزائريين و المعمرين ، كما أنه جاء بفكرة " المملكة العربية " ، و تظهر سياسته اتجاه الجزائر من خلال الرسالة التي بعثها إلى الحاكم العام العسكري " بيليسي Pellissier " في 06

فبراير 1863 طالبا منه إقناع " العرب " ، أي الجزائريين ، بأن مجيء فرنسا إلى بلادهم ليس بهدف القمع و استغلال الخيرات بل لنشر الحضارة أي أن الجزائر – في نظره – ليست مستعمرة بل هي مملكة عربية [1].

نص هذا القانون على تحديد أراضي القبائل ، و توزيع الأراضي في الدوار إلى ملكيات فردية كما انه أكد على ملكية القبائل لأراضي العرش ، فنصت المادة الأولى منه على « تعلن قبائل الجزائر مالكة للأراضي المنتفعة منها بشكل دائم و تقليدي »، كما نصت على تأسيس الدوار تعويضا للقبيلة فهو « مفتاح التنظيم الجديد الإداري و العقاري و الاجتماعي » ، و بالتالي فإن غرض القانون تفكيك الملكية الجماعية إلى ملكيات فردية[2] و رغم ذلك فلقد وجد معارضة شديدة من طرف المعمرين .

– قرار 30 مارس 1871 في عهد الجمهورية الثالثة ، و جاء بعد ثورة المقراني ، فنص على مصادرة ممتلكات الجزائريين الذين يمارسون نشاطا "عدائيا" ضد فرنسا .
قانون "واريني warnier" في 26 جويلية 1873 و نص على إلغاء الملكية الجماعية لأراضي القبائل و تعويضها بالملكية الفردية حتى يسهل على المعمرين شراء هذه الأراضي و الاستيلاء عليها .

و لم يتوقف الحد عند ذلك بل تواصل إصدار القوانين كقانون 1887
و قانون 1924- 1926 وكلها تهدف إلى نزع الملكية من الجزائريين و تحويلها إلى المعمرين . و قد أدت هذه السياسة إلى تراجع خطير في المحاصيل الزراعية المعاشية خاصة الحبوب ، كما تراجع عدد قطعان الماشية نتيجة تقلص المساحات الرعوية خاصة بعد صدور قانون الغابات لعام 1874 الذي يمنع الرعي في المناطق الغابية المحروقة لمدة 6 سنوات ثم تلاه قانون 1881 و 1885 [3]، و هكذا كان لهذه السياسة آثاره سلبية على الفلاح الجزائري الذي تحول إلى مجرد خماس أو عامل بسيط يتقاضى أجرا زهيدا مقابل مجهود كبير

رافق سياسة سلب الأراضي و الممتلكات ، تطبيق نظام ضرائبي مجحف في حق الجزائريين غرضه نهب ما تبقى لهم من الممتلكات ، فلجأت الإدارة الاستعمارية إلى فرض غرامات متنوعة في شكل ضرائب ، فمنها ضرائب تقليدية ورثتها عن العهد العثماني كضريبة العشر على المحاصيل الزراعية و ضرائب غير مباشرة مفروضة على السلع و الخدمات .

و ابتداء من عام 1870 فرضت ضرائبا أطلق عليها " السنتيمات الاضافية " [1] ، و نتيجة لذلك اضطر الجزائريون إلى دفع مبالغ خالية كضرائب ، ففي عام 1870 دفعوا 14 مليون فرنك كضريبة عربية و 22 مليون فرنكا ضرائبا أخرى [2].

الإجراءات الإدارية

إلى جانب ما سبق ذكره ، أصدرت السلطات الاستعمارية ترسانة من القوانين القمعية هدفها تحقيق مصالح المعمرين على حساب الجزائريين ، فبعد صدور قرار 1834 الذي نص على إلحاق الجزائر بفرنسا عملت على تشكيل إدارة محلية تشرف على تسيير المناطق الخاصة لسيطرتها ، إلا أن الفترة التي عرفت نشاطا حثيثا في إصدار القوانين بدأت مع قيام النظام الجمهوري في فرنسا ، و الذي رافقه تطبيق النظام المدني في الجزائر ، و قد عانى الجزائريون كثيرا من هذا النظام الذي جاء لخدمة مصالح المستوطنين خاصة مع تزايد أعدادهم و منح الجنسية الفرنسية ليهود الجزائر بموجب قانون أصدره وزير العدل اليهودي الفرنسي « أدولف كريميو » في 24 أكتوبر 1870 ، فأصبح من حق اليهود ممارسة نشاطهم السياسي و الدفاع عن مصالحهم داخل المؤسسات الفرنسية ،و كان هدف الإدارة الاستعمارية من هذا القرار إدماج اليهود في المجتمع الفرنسي لمواجهة تزايد أعداد الجزائريين ، غير أن المستوطنين تخوفوا من ذلك و رأوا بأنهم الوحيدون الذين بإمكانهم حكم الجزائر و استغلال خيراتها [3] ، و إضافة إلى ذلك قسمت الجزائر إلى ثلاث عمالات هي : الجزائر ، وهران ، و قسنطينة تخضع لنفس التنظيم الإداري الفرنسي ، و كل عمالة قسمت إلى دوائر ،كما استحدثت ثلاث أنواع من البلديات اعتمادا على نوعية السكان الذين يقطنون بها و هي : [4]

1- البلديات ذات الصلاحيات الكاملة communes pleins exercices يشكل فيها العنصر الأوربي الأغلبية المطلقة ، و يطبق فيها قانون البلديات الفرنسية .

2- البلديات المختلطة communes mixtes توجد في المناطق التي يكثر فيها الجزائريون و يقل فيها الأوروبيون .

3- المناطق العسكرية: les zones militaires و تشمل المناطق الصحراوية الجنوبية و التي تُدار من طرف الضباط العسكريين بمساعدة المكاتب العربية .

كما طبقت فرنسا قانونا عقابيا ضد الجزائريين دون المعمرين ، أطلقت عليه « قانون الأندجينا les codes d'indigenats »في 28 جوان 1881 ، و تضمن مجموعة من العقوبات غرضها إخماد روح المقاومة عند الجزائريين ، فبموجبه تم تحويل بعض الاختصاصات القضائية إلى السلطات الإدارية فأصبح رؤساء البلديات في المناطق المدنية و ضباط الجيش في المناطق العسكرية ينظرون في القضايا التي يتورط فيها الأهالي و يصدرون أحكامهم اتجاههم [1] .

و في 03 فبراير 1912 أصدرت الإدارة الفرنسية قانون التجنيد الإجباري الذي فرض الخدمة العسكرية على كل جزائري بلغ 18 سنة من العمر ، و تكون لمدة سنتين في حين أن الفرنسيين كانوا يؤدونها لمدة عام واحد فقط ، و قد يعفون منها إذا كانوا يعيلون أسرهم أو يواصلون دراستهم.

تحطيم العائلات الجزائرية الكبرى

أدى الاستيلاء على ممتلكات الجزائريين إلى إفقار العائلات الكبرى ، و بالتالي تفويض الطبقة الغنية التي قادت المجتمع في شتى المجالات لفترة طويلة من الزمن ، و غالبا ما كانت فرنسا تستغل ثورة هذه العائلات فتعاقبها بمصادرة ممتلكاتها ، كالذي حدث لعائلة المقراني بعد ثورة 1871 ، فأصدرت السلطات الاستعمارية قرارا لهذا الغرض في 25 مارس 1871 .[2]

ضرب المقومات العربية – الاسلامية للمجتمع الجزائري

عمل الاستعمار جاهدا لمحو هوية و مقومات المجتمع الجزائري ، ففرض اللغة الفرنسية كلغة رسمية عوض اللغة العربية ،فأصبحت لغة الإدارة و التعليم ، فكانت سياسة فرنسا التعليمية مرتبطة بسياستها الاستعمارية القائمة على التجهيل و التفقير ، و رغم محاولات إصلاح التعليم الأهلي فإن الوضع بقي على حاله ، و من نماذج هذه المحاولات تلك التي قام بها « جول فيري Jules Furry »الذي جاء بفكرة « المدرسة الجمهورية» و التي أوكلت لها مهمة تكوين طبقة متعلمة من الجزائريين ، و لكن من الدرجة الثانية ، أي أعوان فقط ، فهي لا تكون الأطباء و المعلمين و القضاة بل مساعديهم فقط [1].

و بالتالي فإن ما يميز التعليم الفرنسي في الجزائر عدم استيعابه لكل الأطفال الجزائريين ، فبقي أكثر من 91 % منه يعانون الأمية ، كما اقتصر انتشار المدارس على المدن الكبرى دون الأرياف ، إلى جانب أن معظم الجزائريين كانوا يتوقفون عن الدراسة في المرحلة الابتدائية و قليل منهم يصل إلى المرحلة الثانوية و الجامعية .

كما لجأت فرنسا إلى سياسة التنصير بتطبيق سياسة تبشيرية وواسعة النطاق معتمدة في ذلك على هيئات تبشيرية كجماعة الآباء البيض .

كما لجأت إلى ضرب القضاء العربي الإسلامي و تعويضه بالقضاء الفرنسي ،و أصدرت لهذا الغرض قرارات عديدة ، كقرار 10 أفريل 1834 الذي يعطي حق الاستئناف للجزائريين أمام محاكم الاستئناف الفرنسية ، و قرار 1841 الذي يمنع المحاكم الاسلامية من النظر في قضايا الجنح و الجنايات و يحصر دورها في قضايا الأحوال الشخصية ، و في 1834 أجبر الأهالي على التقاضي أمام محاكم الصلح الفرنسية ، ثم في 1902 تأسست المحاكم الزجرية بقصد محاكمة الجزائريين ، و كانت تحت إشراف رئيس البلدية أو أحد ممثلي الإدارة و ذلك تعويضا عن قاضي الصلح [2].

مقارنة بين أوضاع المعمرين و الجزائريين في المدن ، سيدي بلعباس نموذجا.

دفعت سياسة سلب الأراضي و التفقير التي انتهجها المستعمر اتجاه الجزائريين ، إلى هجرة عدد كبير منهم سواء نحو الخارج ، أو نحو المدن التي استقطبت أعدادا كبيرة من هؤلاء البؤساء ، و تجدر الإشارة هنا أن عدد السكان الجزائريين الذين كانوا يقيمون في المدن منذ القدم أقل بكثير من أولئك الذين توافدوا عليها حديثا نتيجة الظروف السابقة الذكر [1].

لقد عرفت المدن الجزائرية مع مطلع القرن العشرين تزايدا مضطربا في عدد السكان [2]، غير أن أن هذه الزيادة لم تكن مرتبطة فقط بالزيادة الطبيعية ، و لا بالحيوية الاقتصادية التي عرفتها المدينة آنذاك ، بل يرجع أساسا إلى المشاكل التي عانى منها الريف الجزائري ، وبالتالي تزايد وتيرة الهجرة نحو المدن لسكان اضطروا إلى ترك الدوار أو الدشرة طلبا للعمل و الملجأ في المدينة [3].إن مقارنة بسيطة بين عدد سكان المدن و الأرياف تبين بشكل جلي تحول المجتمع الجزائري من الطابع الريفي إلى المدني ، و ما سينجر عن ذلك من مشاكل اجتماعية و اقتصادية و حتى أخلاقية ، ففي عام 1886 كان عدد سكان الريف يشكلون 14 مرة أكثر من سكان المدن ، لينقص إلى 11 مرة في سنة 1911 ، ثم سبع مرات في سنة 1931 و خمس مرات في 1948 و لم يصبح إلا 4.5 مرات في عام 1954 [4].

تبين هذه الإحصائيات أن نسبة تزايد السكان في المدن كانت جد هامة ، مما يؤكد تسارع حركة النزوح الريفي بعدما أصبحت المدينة تشكل منطقة جذب لهؤلاء ، و من نماذج هذه المدن تشكل مدينة سيدي بلعباس الواقعة في غرب الجزائر . أهم مثال لذلك إنها تعتبر أهم مراكز الاحتلال و تواجد المعمرين بأعداد كبيرة حيث يشكلون ثلث السكان بالمنطقة كلها [5]، ذلك أنها محاطة بأراضي خصبة و ذات مردود زراعي كبير .

عرفت المدينة تزايدا هاما في عدد السكان الجزائريين منذ مطلع القرن العشرين كغيرها من المدن الجزائرية الأخرى ، ففي ظرف إحدى عشرة عاما تزايد عددهم بـــ34100 نسمة ، حيث بعدما كان عددهم 29900 نسمة في عام 1948 ، أصبح 64000 نسمة في عام 1959 ، في

حين أن عدد الأوربيين لم يتزايد في نفس لفترة إلا بـــ4700 نسمة (انظر الجدول رقم 02) .[1]

	1948	1954	1959
المسلمون	29900	43957	64000
الأوربيون	34500	36675	39200
المجموع	64400	80632	103200

أما إذا أخذنا توزيع السكان الجزائريين في مدينة سيدي بلعباس في عام 1959 على فئات الأعمار ، نلاحظ أن معظمهم كان من فئة الشباب إذا تبلغ نسبة السكان ما بين 0 و 14 سنة 38.31 % من مجموعهم ، في حين أن فئة ما بين 15 و 20 سنة تشكل 13.46 % ،أما فئة الكهول ما بين 21 و 60 سنة فتبلغ 41.21 ، أما فئة أكثر من 60 سنة فلا تبلغ إلا 7 % من مجموع السكان الجزائريين في المدينة [2]، إن هذه النسب تبين بشكل لا يخلو من الشك أن نسبة الإنجاب بين السكان كانت مرتفعة ،و لعل ذلك يرجع إلى التحسن النسبي في ظروف المعيشة التي وجدها السكان في المدينة مقارنة بالريف ، و تعتبر هذه الزيادة ظاهرة مميزة لكل المجتمع الجزائري أثناء القرن العشرين .

أما فيما يخص المناطق التي توافد منها هؤلاء النازحين ، فـــأهم ما يلاحظ أنهم قدموا من عدة مناطق في الجزائر ، غير أن معظمهم قدموا من ضواحي المدينة ، فعلى سبيل المثال تبين إحصائيات أنجزت من طرف سلطات الاحتلال أنه كان يسكن المدينة في سنة 1959 حوالي 164 عائلة قدمت واد سفيون ، 184 عائلة من تاسلة، 202 عائلة من وادي المبطوح ، و هناك عائلات قدمت من مناطق بعيدة عن المدينة ، كوهران خمس عائلات ، أولاد ميمون 32 عائلة طفراوي 89 عائلة ، تلمسان 49 عائلة ، بني ييني عائلتين ، الجزائر و غرداية عائلة لكل مدينة [3].

نتج عن تزايد أعداد النازحين إلى المدينة تشكل أحياء قصديرية و فوضوية على أطرافها ، بناها هؤلاء بمواد بسيطة كالقصدير و الحديد و الخشب ، و ما يلاحظ أن هذه الأحياء قد

تزايدت بشكل مضطرب مع اندلاع الثورة التحريرية و تزايد الهجرات الجماعية نحو المدينة ، و إذا كان الجزائريون يقيمون في هذه الأحياء الغير لائقة ، فإن المستوطنين كانوا يسكنون أحياء راقية يتركز معظمها في وسط المدينة .

إذا كان النشاط الرئيسي الذي يمارسه الفرد الجزائري يتركز أساسا على الفلاحة و تربية المواشي ، فإن أولئك الذين هاجروا إلى المدينة مارسوا أنشطة متنوعة كانت الغاية منها الحصول على بعض النقود لسد متطلبات العائلة . إن الإحصائيات التي أنجزتها السلطات الاستعمارية في هذا الميدان عام 1959 تبين بشكل واضح نسب توزيع اليد العاملة الجزائرية في مدينة سيدي بلعباس على الشكل التالي [1]، فالميدان الفلاحي كان يشغل 8.71 % من اليد العاملة ، و هي نسبة ضئيلة مقارنة بالطابع العام للمجتمع الجزائري آنذاك ، و يرجع ذلك إلى أن هذا الإحصاء قد شمل سكان المدينة فقط دون الضواحي ، و يشغل القطاع الصناعي بمختلف فروعه (صناعة بسيطة و تحويلية) نسبة 9.20 % من مجموع اليد العاملة ، و كانت الصناعات الحرفية مثلا تعتبر مصدر رزق لكثير من الجزائريين ، ففي عام 1880 كانت هذه الصناعات تؤمن العمل لربع سكان الجزائر [2]، غير أنها تعرضت لمنافسة المنتجات الصناعية المستوردة خاصة من فرنسا .

و يشكل قطاع الخدمات كالنقل و التجارة و الإدارة أهم قطاع لامتصاص اليد العاملة في المدينة فهو يوظف 8146 عاملا أي نسبة 29.28 % من مجموع عمال المدينة وحدها ، في حين أن عدد موظفي هذا القطاع على مستوى الجزائر كلها بلغ تعددهم 90 ألف نسمة في سنة 1955 أي 20 % من مجموع اليد العاملة [3].

و تساهم المهن الحرة في امتصاص نسبة مهمة من اليد العاملة فهي توظف 11304 نسمة أي نسبة 40.54 % من مجموع عمال المدينة [4]، و هي مهن بسيطة جدا لا تمكن أصحابها إلا من الحصول على قوت يومهم ، و منها مسح الأحذية ، بيع الصحف ، مسح البيوت ...

و إذا كانت وضعية الجزائريين في المدينة قد تميزت بالبؤس و الفقر ، فإن أوضاع المستوطنين لم تكن كذلك فإلى جانب احتكارهم للزراعة ،حيث أن معظمهم كانوا من أصحاب الملكيات الزراعية بالمدينة و التي كانت تنتج الحبوب و الكروم و الزيتون و تربية المواشي . و مما زاد في ازدهار هذا النشاط استعمال أحدث الوسائل الزراعية المتوفرة آنذاك ، خاصة مع انتشار الزراعة المروية لوفرة المياه لدرجة أن بعض الأراضي كانت تنتج ثلاث محاصيل في السنة [1] ، و قد امتد احتكار المستوطنين لنشاطات أخرى كالصناعة و الأعمال و التجارة مما أصبح يدر عليهم أموالا طائلة .

نتج عن سيطرة المستوطنين الأوربيين على الجزائر عامة و مدينة سيدي بلعباس خاصة إضعاف أصحاب البلاد الشرعيين ، و انتشر بينهم الفقر و البطالة و انهارت الحرف التقليدية ، و تحول السكان إلى عمال بسطاء يعانون من تدهور حالة السكن و نقص الغذاء و ضعف الرعاية الصحية .

خلاصة القول ، فإن لجوء الإدارة الاستعمارية إلى تشجيع و تدعيم حركة الاستيطان الأوربي في الجزائر ، كانت لها نتائج وخيمة على أوضاع الجزائريين في شتى المجالات غير أن ذلك ولّد ردود أفعال مختلفة ، فلقد اندلعت مقاومات شعبية امتدت على طول القرن التاسع عشر ، ثم تحولت إلى مقاومة سياسية سلمية مع مطلع القرن العشرين ، كما أن كثيرا من الجزائريين فضلوا الهجرة إلى الخارج خاصة إلى تونس و المغرب و بلاد الشام و تركيا هروبا من السياسة الاضطهادية الاستعمارية ، و تصرفات المعمرين البشعة .

المصادر والمراجع

1- د. عبد المجيد عمراني، النخبة الفرنسية المثقفة والثورة الجزائرية (1954-1962)، طبعة دار الشهاب - باتنة - الجزائر، دون تاريخ.

2- جون بول سارتر، عارنا.. في الجزائر، ترجمة عايدة وسهيل إدريس، منشورات دار الآداب، بيروت- لبنان1958.

3- جون بول سارتر، نظرية الانفعال، ترجمة هاشم الحسيني، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت- لبنان، دون تاريخ، ص 98.

4- ابن خلدون، المقدمة، مكتبة ومطبعة، عبد الرحمن محمد لنشر القرآن الكريم والكتب الإسلامية، بيروت- لبنان، دون تاريخ.

5- د.مبارك برطارن، في مقال له، عنوانه، تدريس التاريخ بين الطرق التقليدية والوسائل الحديثة، حوليات التاريخ والجغرافيا، العدد 1. سنة 2003، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة.

6- موريس كرانستون، سارتر بين الفلسفة والأدب، ترجمة مجاهد عبد المنعم مجاهد، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت- لبنان 1975 .

7- جان فال، الفلسفة الفرنسية من ديكارت إلى سارتر ترجمة فؤاد كامل،دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة (دون تاريخ).

8- د. نجيب الشاربي، فلسفة جون بول سارتر، منشاة المعارف- الإسكندرية، (دون تاريخ).

9-Jean Paul Sartre, l'être et le néant, Gallimard, Paris, 1943, p 61.

الإحالات

– عين حاكما عاما على الجزائر في 20 ديسمبر 1840 ، و يعتبر " أب" الاستيطان الأوربي في الجزائر .

– لمزيد من التفاصيل حول ظروف الاحتلال ، راجع : د.سعد الله ، أبو القاسم ، الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900 ، الجزء الأول ، الطبعة الأولى ، دار الغرب الاسلامي ، بيروت ، ص 15 و ما بعدها .

– عباد ، صالح ، المعمرون و السياسة الفرنسية في الجزائر 1870-1900 ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 1984 ، ص 7 .

– وجدت أوربا في احتلال الجزائر فرصة للتخلص من حثالة المجتمع (لصوص ، ذوي السوابق العدلية ، الفقراء ، المتسولون ...) ، فأرسلت هؤلاء إلى هذه المستعمرة بل و إلى مستعمرات أخرى .

– الأقدام السوداء : تعود هذه الكلمة إلى بداية احتلال ، و قد أطلقها عليهم السكان الأصليون ، و هي تحتمل ثلاث معاني : 1- أن المعمرين كانوا يرتدون ثيابا واحدة و أحذية سوداء ،2- أنهم كانوا يجففون مستنقعات سهل متيجة حافيي الأقدام ، مما جعل هذه الأخيرة تأخذ اللون الأسود ، 3- أنهم كانوا يعصرون الكروم بالاعتماد على أقدامهم ، التي أخذت اللون الأسود من جراء ذلك .

– الخطيب ، أحمد ، حزب الشعب الجزائري ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1986 ، ص 22

– قنون ، حياة ، دور و مكانة الاسبان في ترسيخ الاستعمار الفرنسي في الغرب الجزائري 1831-1900 ، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر ، جامعة وهران ، 2002 ، ص 35 .

- Julien (ch.André)-Histoire de l'Algerie contemporaine 1827-1871 , Edition P.U.F, Paris , 1964 , p 76 .

– بقطاش ، خديجة ، « أوقاف مدينة الجزائر بعد الاحتلال الفرنسي 1830 » ، مجلة الثقافة ، العدد 92 ، مارس – أفريل 1881 ، الجزائر ، ص 77 .

– العقاد ، صالح ، المغرب العربي في التاريخ الحديث و المعاصر ، الجزائر ، تونس ، المغرب الأقصى ، الطبعة السادسة ، المكتبة الأنجلومصرية ، القاهرة ، 1993 ، ص 10 .

– عمورة ، عمار ، الموجز في تاريخ الجزائر ، الطبعة الأولى ، دار الريحانة للنشر و التوزيع ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2002 ، ص 118 .

– بوعزيز ، يحي ، سياسة التسليط الاستعماري و الحركة الوطنية في الجزائر 1830-1954 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،1985 ، ص 9 .

– المرجع نفسه ، ص 10 .

– عباد ، صالح ، المرجع السابق ، ص 11 .

– أجيرون ، شارل روبير ، تاريخ الجزائر المعاصر (ترجمة عصفور عيسى) ، الطبعة الثانية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1982 ، ص 85 .

– نفس المرجع ، ص 86 .

- زوزو ، عبد الحميد ، دور المهاجرين الجزائريين بفرنسا في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1919-1939 ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 1984 ، ص ص 35-39 .

- عميراوي ، حميدة ، جوانب من السياسة الفرنسية و ردود الفعل الوطنية في قطاع الشرق الجزائري (بداية الاحتلال) ، الطبعة الأولى ، دار البعث للطباعة و النشر ، قسنطينة ، 1984 ، ص 57 .

- أنجزت لهذا الغرض دراسات عديدة تتعلق بعادات و تقاليد المجتمع الجزائري ، و تاريخ المنطقة ، و أخرى حول الأوقاف و الملكية ، و شارك في انجازها عسكريون و مدنيون ، و من نماذج ذلك تلك الدراسات التي نشرت في " المجلة الافريقية la revue Africaine " و قد بدأ صدور هذه المجلة منذ 1856 و تواصل حتى عام 1960 .

[1]- حول التشريعات الاستعمارية في المجال الفلاحي ، راجع :

- عدي ، الهواري ، الاستعمار الفرنسي في الجزائر ، سياسة التفكيك الاقتصادي ، الاجتماعي (1830-1960) ، (ترجمة جوزيف عبد الله) ، الطبعة الأولى ، دار الحداثة ، لبنان ، 1983 ، ص 61-67 .
- صاري ، الجيلالي ، و قداش محفوظ ، الجزائر في التاريخ (ترجمة بن حراث عبد القادر) ، الجزء الخامس ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر 1987 ، ص 125-133 .
- Julien (ch.André) .op.cit, p 240-241 .

[2]- حول وقائع هذه الزيارة راجع : لونيسي ابراهيم ، « وقائع زيارة الامبراطور نابليون الثالث إلى مدينة سيدي بلعباس يومي 16-17 ماي 1865 » في أعمال الملتقى الوطني حول تاريخ منطقة سيدي بلعباس خلال الفترة الاستعمارية 1830-1954 ، مكتبة الرشاد ، سيدي بلعباس ، ص 69-75 .

[3] - Julien (ch.André) .op.cit, p 240-241 .

[4]- عدي ، الهواري ، المرجع السابق ، ص 65 .

[1]- صاري ، الجيلالي ، و قداش ، محفوظ ، المرجع السابق ، ص 146-156 .

---

[1] P.EUDEL : « L'Orféverie Algérienne et Tunisienne » Op cit P 82.

[2] A.RAYMOND : « Le centre d'Alger en 1830 » N° 9 juillet 1977 Aix Pce p 14

[3] P.EUDEL : « L'orfèvre Algérienne et Tunisienne » Op cit, p 82 , 84 et 85

[4] H.Klein : « Le vieil Alger et l'occupation militaire française » Fontana Alger 1910 coll. Feuillets d'El Djazair vol II p182.

[2]- قنان ، جمال ، قضايا و دراسات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، الجزائر ، 1994 ، ص 129-130 .

[3]- بوعزيز ، يحي ، المرجع السابق ، ص 46 .

[4]- Cat (E),petite histoire de l'Algerie - libairie -éditeur , Alger , 1883 , p 385 .

[5]- مع ظهور الجمهورية الثالثة تقلصت مساحة المناطق العسكرية ، التي انحصرت نحو الجنوب في حين توسعت المناطق المدنية في الشمال ، مما استدعى ظهور هذا التقسيم الإداري .

[6]- حول مضمون هذا القانون و الإجراءات العقابية الواردة فيه ، راجع :

- AGERON (ch.Robert) , les muslams Algeriens et la France (1871-1919) , tomeI,P.U.F , paris , 1968 , p 163 et suite.

و كذلك ، بوعزيز ، يحي ، المرجع السابق ، ص 42-43 .

[7]- حول هذه المصادرت ، انظر: بوعزيز يحي ، مواقف العائلات الأروسطقراطية من الباشاغا المقراني و ثورة عام 1871 ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1994 ، ص ص 108-153

[8]- هلال ، عمار ، أبحاث و دراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة 1830-1962 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1995 ، ص 105-106 .

---

[1] "القصبة الهندسة المعمارية و تعمير المدن" ديوان رياض الفتح OREF-GAM 1984/12/10 ص 31 ، 32.

[2] F.Chasseriau : «Etude pour l'avant projet d'une cité Napoléon-ville», Lespes Op cit P 335.

[3] رسالة عن سياسة فرنسا في الجزائر. ل هـ. قصير "مسار نمو مدينة الجزائر و بنائها" باريس، جامع باريس أوت 1980 ص 120.

(1) جيرار لكلرك : الأنتروبولوجيا و الاستعمار ، ترجمة جورج كتورة ، ط2 ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، بيروت ، لبنان ، 1990 ، ص 7

(2) BONTE Pierre et IZARD Michel : dictionnaire de l'ethnologie et de l'anthropologie , 2ème édition , puf , Paris , France , 2002 , P 794 , 795 .

(3) بيار إيرني : إثنولوجيا التربية ، ترجمة عدنان الأمين ، معهد الإنماء العربي ، بيروت ، لبنان ، 1992 ، ص 41 .

(1) مولاي الحاج مراد : مكانة التحقيق الميداني في الدراسات الأنتروبولوجية ، ملتقى أي مستقبل للأنتروبولوجيا في الجزائر ، تيميمون ، 22 ، 23 ، 24 ، نوفمبر 1999 ، منشورات المركز الوطني للبحث في الأنتروبولوجيا الاجتماعية و الثقافية ، وهران ، الجزائر ،2002، ص 21 ، 22

(2) للتعمق في جدلية التلازم بين الأنتروبولوجيا و الاستعمار أنظر على سبيل المثال لا الحصر :

- BONT Pierre et IZARD Michel : op.cit , P 160 , 161 .

[1]- حول سياسة التنصير راجع : الأشرف مصطفى ، الجزائر : الأمة و المجتمع (ترجمة بن عيسى حنفي) ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1983 ، ص 274-276 .
أما حول سياسة فرنسا تجاه القضاء الاسلامي فانظر : بوعزيز يحيى ، سياسة التسلط .....ص 43-44 .

[2]- الأشرف ، مصطفى ، المرجع السابق ، ص 37 .

[3]- بلغت نسبة المعمرين الذين سكنوا المدن 65.5 % عام 1906 من مجموع مستوطني الجزائر ، ثم ارتفع إلى 71.4 % في سنة 1926 .

[4]- صاري الجيلالي ، و قداش ، محفوظ ، المرجع السابق ، ص 212 .

[5]- نفس المرجع و الصفحة .

[6]- حلوش ، عبد القادر ، " شهادات حول الحرب التحريرية " ، دفاتر التاريخ المغربية ، عدد3 ، جامعة وهران ، الجزائر ، ص 69 .

- LOMBARD Jaques : introduction à l'ethnologie , édition ARMAMD COLIN , Paris , France 1999 19 , 20 , 21, 22, 23 . , P . 18 ,

- AUZIAS Jean – Marie : l'anthropologie contemporaine , édition puf , Paris , France 1976 , P . 30 , 31 , 32 , 33 , 34 .

(3) مولاي الحاج مراد : المرجع السابق ، ص 21 .

(4) بيار إيرني : المرجع السابق ، ص 68 .

(1) المرجع نفسه ، ص 68 .

(2) LOMBARD Jacques : op.cit , P . 10 .

(3) معتوق جمال : مسيرة علم الاجتماع في الجزائر ، المجلة الجزائرية للدراسات السوسيولوجية ، جامعة جيجل ، الجزائر ، العدد الأول ، جوان 2005 ، ص 61 .

(4) فيليب لوكا و جان كلود فاتان : جزائر الأنتروبولوجيين ، ترجمة محمد يحياتن ، بشير بولفراق ، و وردة لبنان ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، الجزائر . 2002 .

[1] - L'évolution de la commune de Sidi-Bel-Abbés (Bilan adréssé par la S.A.U de la MEKERRA) Revue municipale de Sidi-Bel-Abbés , N°15 Avril - Mai-Juin 1959 , p 39 .

[2]- Ibid , p 39 .

[3] - Ibid , pp 41-42 .

[4] - Ibid , p 43 .

[5]- سمير ، أمين ، المغرب العربي الحديث (ترجمة كميل ق.داغر) ، دار الحداثة ، بيروت و ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1981 ، ص 39 .

[6]- المرجع نفسه ، ص 86 .

---

(5) جيرار لكرك : المرجع السباق ، ص 106 ، 107 .

(6) بيار إيرني : المرجع السابق ، ص 164 .

(1) المزيد من الإطلاع على مصطلح الإثنوغرافيا أو المونوغرافيا أنظر :

- BONTE Pierre et IZARD Michel : op.cit , P .242 .

- LOMBARD Jacques : op.cit , P . 9 , 10 .

(2) BERTAU jules: comment larmée découvrit les arabes et leurs < pittoresques> coutumes, revue Manière de

voir N°86, édition le Monde diplomatique, France, avril mai, 2006, p 47- 48- 49.

(3) فيليب لوكا وجان كلود فاتان، المرجع السابق، ص15 ، 16.

(4) مولاي الحاج مراد، المرجع السابق، ص 22

(5) للمزيد من الإطلاع حول علاقة الإدارة الاستعمارية بالانتروبولوجيا أنظر: - جيرار لكلرك، المرجع السابق، ص 106- 107.